سيطرة الإخوان على مراكز النفوذ المالي في ليبيا وراء محاولة تغليبهم في المسار السياسي

استعداد إخواني دائم لتقاسم ثروة ليبيا مع من يوفر لهم فرص التمكين

في الأزمة الليبية المتشابكة يختفي العامل الاقتصادي وراء غبار المعارك وأصداء التصريحات، لكن المتمعن في المنعرجات التي مرت بها الأزمة في ليبيا منذ العام 2011، يتبين له أن مسألة ثروات ليبيا تتخذ أهمية قصوى وتتحكم في نسق الأحداث السياسية والعسكرية. وتسعى جماعة الإخوان في ليبيا إلى مزيد إحكام سيطرتها على ثروات ليبيا الطبيعية والمالية، خدمة لمشاريع تمكينها ولتمويل جماعاتها وميليشياتها، وخدمة لحلفائها الإقليميين، وتوفر استعداد دائم لتقاسمها مع من يعزز فرص تمكينها.

اقتصاد خاضع لنفوذ الإخوان

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا تزال بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا في مهب التشكيك، وتواجه اتهامات عديدة على رأسها الانحياز المفضوح لطرف النزاع المعزول في طرابلس ومحاولة تغليبه على الطرف المقابل من خلال مسارات جنيف المنبثقة عن مؤتمر برلين، في إعادة مشبوهة لسيناريو الصخيرات الذي خضع اتفاقه الصادر في ديسمبر 2015 إلى مساومات وتدخلات من أطراف عدة، منها ما كان ظاهرا، ومنها ما كان ولا يزال خفيا يشارك في شد حبال الأزمة نحو فرض جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من قوى الإسلام السياسي، لأسباب عقائدية وسياسية وإستراتيجية، وخاصة اقتصادية تتمحور حول مخطط الاستيلاء على مقدرات البلاد، والسيطرة على قرارها الوطني في ما يتعلق بالنفط والغاز وبقية الثروات، وبصفقات إعادة الإعمار التي تحاول جهات مختلفة إدارتها من تحت طاولة الجماعات واللوبيات والمصالح الشخصية والحزبية وخارج إطار السيادة الوطنية.

بكثير من البراغماتية يستفيد إخوان ليبيا من الأطماع الخارجية في بلادهم، والمصالح المعلنة والخفية، خاصة من قبل بعض الدول الغربية والشركات متعددة الجنسيات، فيقدمون أنفسهم على أنهم الأقدر على ضمان تلك المصالح، وهو ما أثبتوه من خلال استجدائهم للتدخل الخارجي، ولو عبر إنشاء القواعد الأجنبية في بلادهم كما دعا إلى ذلك وزير الداخلية المفوض فتحي باشاغا المعروف بقربه من الإخوان عندما طالب واشنطن بإنشاء قاعدة في ليبيا.

في هذا الخضم بات واضحا أن البعثة الأممية تعمل بكل جهدها لتأكيد الحضور الإخواني في مستقبل ليبيا، ولا أحد يعرف من يدفع بها إلى ذلك، ولكن الشركات الكبرى المؤثرة في سياسات الغرب، لا تزال تناور من أجل فرض الجماعة في عدد من الدول العربية ضمن صفقات تبادلية، أساسها التمكين السياسي مقابل خدمة المصالح تحت غطاء الحيز المسموح به من الفساد الكبير في الاقتصادات الليبرالية الغربية، بينما هو يتجاوز ذلك بكثير ليصل إلى حدّ الإهدار المتعمد لمقدرات البلاد.

أهدرت مؤسسات الدولة الليبية تحت حكم الإخوان ما بين العامين 2012 و2018 حوالي 225 مليار دولار، دون أن يكون لها أي أثر تنموي أو خدماتي، أو حتى توفير السيولة والتحكم في الأسعار، إضافة إلى التلاعب بالاستثمارات الخارجية وبالأموال المجمدة وغيرها، علما وأن ليبيا ليست عليها أي ديون خارجية مُوجبة الدفع.

ظهرت بالمقابل طبقة اقتصادية جديدة من رموز الإسلام السياسي وأمراء الحرب وقادة الميليشيات، وممن يدورون في فلك الإخوان، ولعل أبرز نموذج لهذه الطبقة هو عبدالحكيم بالحاج الذي بلغت ثروته عام 2017، وفق تقارير مخابراتية فرنسية، إلى ملياري دولار، يتولى استثمارها في دول عدة على رأسها تركيا.

ووفق منظمة الشفافية الدولية تعتبر ليبيا من بين الدول العشر الأكثر فسادا في العالم، ولم يكن غريبا أن تكون في ذيل القائمة مع دول أخرى محكومة بميليشيات إسلامية كالعراق واليمن والصومال والسودان الذي لا يزال عالقا في وحل نظام عمر حسن البشير.

ومن هذا المنطلق تعتبر ثروة ليبيا المهدورة أو المطموع فيها، أحد أبرز محركات السياسة الدولية نحوها، خصوصا ضمن استعداد الإخوان الدائم لتقاسمها مع من يوفر لهم فرص التمكين، الأمر الذي يطرح أكثر من سؤال حول طبيعة دور الأمم المتحدة في ذلك، وكذلك حول الإصرار الدولي على إدارة مؤسسات الدولة من قبل شخصيات بعينها، أهم مميزاتها ارتباطها بالجماعة، ومنها محافظ المصرف المركزي الصدّيق عمر الكبيّر، ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله.

تحوّل مصرف ليبيا المركزي إلى بؤرة إخوانية على يد محافظه الذي كان من المفروض أن ولايته انتهت عام 2014، ولكنّ استقواءه بالجماعة جعله فوق السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى المواقف الدولية، بعد أن عمل على التمكين للإخوان داخل المؤسسة من خلال عدد من عناصرها مثل فتحي يعقوب الذي يتولى أمانة سر المصرف، وصولا إلى مراقب عام الجماعة سليمان عبدالقادر الذي يحمل الجنسية السويسرية، وهو مهندس ميكانيك كلفه الكبير بإدارة معهد الدراسات المصرفية في طرابلس، وهو كيان يتمتع بصفة مالية مستقلة ومن بين اختصاصاته التدريب على رسم السياسات المصرفية للمصارف حيث يقوم بتدريب العشرات من الكوادر من موظفي مختلف المصارف العاملة بالدولة، فيما أكدت تقارير إعلامية أن عبدالقادر جعل من المعهد بؤرة لتدريب الجيل الشاب من الإخوان لتأهيلهم على التغلغل في مختلف مفاصل القطاع المصرفي، وهو الهدف القديم الجديد للجماعة التي تتهمُ بأنها تسعى إلى تحويل ليبيا لبيت مال إقليمي للتنظيم الدولي للإخوان في ليبيا.

وكان موقع "أفريكا إنتلجنس" نشر مؤخرا تقريرا تحت عنوان "تصارع واشنطن مع الدوحة وأنقرة للسيطرة على مصرف ليبيا المركزي" أشار فيه إلى دور الكبيّر المدعوم من قطر وتركيا في التمكين لجماعة الإخوان بالمصرف، وقال إن توحيد المصرفين المركزيين الليبيين (في طرابلس والبيضاء) يمثل أولوية بالنسبة لواشنطن، التي بذلت كل ما في وسعها منذ سبتمبر الماضي للإطاحة بمحافظ مصرف ليبيا المركزي القوي الصديق الكبيّر، لكن الأخير ووفقا للتقرير ذاته ظل متمسكا بمنصبه منذ نهاية ولايته الرسمية في عام 2014 ولديه مؤيدون في الدوحة وأنقرة، حيث و"بدعم من قطر وتركيا، نجح الكبيّر في جعل نفسه رجلا يحسب حسابه، المصرف هو مركز العصب المالي في البلاد، لديه ثلاث وظائف إستراتيجية وهي استقبال وإعادة توزيع عائدات النفط من مؤسسة النفط، التحقق من صحة خطابات الاعتماد اللازمة للاستيراد؛ إدارة احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، لكن وجود الكبير قد أغضب الولايات المتحدة أخيرا، التي تعتبره عقبة أمام تسوية النزاع الليبي واستعادة النظام بين المؤسسات المالية في البلاد. اعتبارا من الآن، تعتبر واشنطن إقالته أولوية".

وأكد التقرير اعتماد الكبيّر على الميليشيات لتوفير الحماية لمصرفه واعتمد، على وجه الخصوص، على دعم ما وصفه الموقع بـ"ميليشيا الردع القوية" بقيادة عبدالرؤوف كارة، لكن حليفه الأقوى يبقى جماعة الإخوان، الداعم الرئيسي للحكومة في طرابلس التي تسللت الجماعة إلى وزاراتها.

الأمر ذاته ينسحب على المؤسسة الوطنية للنفط التي باتت تحت حكم الإخوان من خلال رئيسها مصطفى صنع الله، وفي هذا السياق يقول مصطفى الزائدي، أمين اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الشعبية الليبية، إن ثروة النفط الليبية تديرها جماعة الإخوان عبر ممثلها في مؤسسة النفط مصطفى صنع الله، مشيرا إلى أن أموال ومدخرات تلك الثروة تذهب للميليشيات ودعم الإرهاب.

تم تعيين صنع الله رئيسا للمؤسسة ووزيرا للنفط بالنيابة في أغسطس 2014 في ظل انقلاب فجر ليبيا على انتخابات البرلمان، واحتلالها مؤسسات الدولة بالعاصمة، ليتولى بعد ذلك الاعتماد على الإخوان والمستشارين الأجانب المقربين منهم في إدارته شؤون الثروة النفطية، ما انتهى إلى غلق الحقول والموانئ منذ 17 يناير الماضي من قبل القبائل والفعاليات الاجتماعية الموالية للجيش.

> **ثروة النفط الليبية تديرها جماعة الإخوان المسلمين، وتذهب أموال ومدخرات تلك الثروة للميليشيات ودعم الإرهاب**

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته أن المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط يخضعان لذلك التحالف بين تيارين متداخلين، هما تيار الإسلام السياسي والتيار الجهوي بمصراتة، وكلاهما مرتبط بالمصالح التركية القطرية، وبلوبيات الفساد في عدد من عواصم الغرب.

ويشير المراقبون إلى أن مسألة الثروة تقف بهذا الشكل كأهم حاجز في وجه الحل السياسي نظرا لمصالح المتداخلين في القضية، خصوصا وأن الدافع الأول للجيش الوطني في عملية "طوفان الكرامة" التي أطلقها في 4 أبريل 2019 هو الدفاع عن مؤسسات الدولة وتحصين مقدرات الدولة من دواعش المال العام، سواء من جماعة الإخوان أو من أمراء الحرب.

لقد سعت البعثة الأممية إلى تنظيم حوار جنيف بترجيح كفة الإخوان، أولا من حيث المساواة في عدد المشاركين بين مجلس النواب المنتخب السلطة التشريعية المعترف بها دوليا، ومجلس الدولة الاستشاري الإخواني المنحدر من صلب المؤتمر العام المنتهية ولايته منذ 2014، ثم من خلال تقليص نصيب البرلمان من 13 ممثلا إلى 8 فقط، بهدف إعطاء 5 مقاعد للنواب المنشقين وهم من الإخوان أو الدائرين في فلكهم، وتخصيص عدد من مقاعد المستقلين للمقربين من الإخوان، ليصبح المسار السياسي مسرحا إخوانيا بالدرجة الأولى.

كل المؤشرات تدل على أن مخرجات برلين في طريقها إلى الفشل، فالسعي إلى تغليب الإخوان في أي مسار للحوار لن يصل إلى نتيجة تذكر، وطموح الجماعة للاستمرار في الهيمنة على مراكز النفوذ المالي ومفاصل مؤسسات الثروة السيادية لن يحقق أهدافه، ولعل في استمرار غلق الحقول والموانئ النفطية رسالة واضحة قرأها العالم بتمعن، ولا تزال البعثة الأممية تحاول فك رموزها.

أردوغان.. أجندة عثمانية بوصفة خمينية

عمر علي البدوي
كاتب سعودي

نقاط تشابه كثيرة تجمع المنهج التركي المتبع في المنطقة العربية، بما اقترفته السياسات الإيرانية في المنطقة منذ ثورة العام 1979. التدخل في شؤون الدول العربية، وفق منطلقات عقائدية واللعب على وتر النعرات الطائفية، هي سياسات لم تجن سوى الفشل المتواتر، ولم تنتج سوى ردود أفعال عربية تجلت في هبات شعبية ترفض التدخلات التركية والإيرانية مهما اتخذت من عناوين.

كأن إيران لديها وصفة جاهزة لإيذاء الجوار العربي، والاستثمار في عواصم الخليج العربي لاختراق دوله وتأليب شعوبه وزرع الخلايا المرتهنة لمرشدها بين أحشائه وأعضائه، ولذلك يستلهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان النموذج الإيراني بحذافيره، وهو يتعاطى مع قضايا المنطقة ويتعامل مع العواصم الإقليمية العربية والمركزية.

نفس المستوى من الفشل والإخفاق تسجله سياسات أردوغان، وكأنه لم يتعلم من درس ما تجده إيران اليوم من غضب ونقمة وهبة شعبية عربية ترفض أي نفوذ أو حضور لها في المنطقة، تقتفي أنقرة أثر طهران وهي تنظر إلى المنطقة من زاوية الأطماع التوسعية، تنتهك الحدود، وتلعب على أوتار الشعبوية، وتبني على أكتاف الأيديولوجيا، وتستنزف طاقات المنطقة في غير محلها.

لقد زاد تورط أردوغان في مشاكل العالم العربي، وأفلت زمام طموحاته من يديه، وفقد انضباط تصريحاته واتزان أطروحاته، الأمر الذي جعله مكتنزا بالمشاكل والصدامات بعد أن بدأ عهده بسياسة الـ"صفر مشاكل"، لكنه جلب إلى تركيا غضب الجيران الأقارب والأباعد، وأخذ يخسر صداقاته ويجني عداواته بلا حساب.

وعندما استنفدت تركيا كل الفرص التي يمكن أن تلوي بها أعناق شعوب المنطقة، فضلت مؤخرا وعلى الطريقة الإيرانية، أن تراهن على استغلال المشاعر المقدسة والشعائر الدينية، بتجنيد أردوغان أعضاء من منظمة شباب الأناضول المدعومة من الأجهزة الأمنية والإعلامية التركية لترديد شعارات سياسية خلال أدائهم مناسك العمرة في الحرم المكي، على منوال ما كانت إيران تفعله باستخدامها المشاعر المقدسة منصة للشعارات السياسية واستفزاز مشاعر المسلمين وإثارة القلاقل في بلدانهم، لتحقيق أهدافها السياسية من خلال أعمال الشغب.

> **تركيا دخلت نفس النفق الذي سبقها إليه النظام الإيراني. ومن أكثر المتشابهات حدّة هي العلاقة المزدوجة التي تبديها قطر ونظامها الذي نذر مقدرات شعبه لخدمة أجندات أنقرة وطهران**

واليوم ينضم إليها المشروع التركي الذي يمارس نفس النهج التخريبي غير مهتم لحرمة مكة ومكانة البيت العتيق ويتباكى عناصر المشروع التركي على فلسطين من الأراضي المقدسة التي تفصلهم عنها اللآلاف من الأميال، فيما تقبع السفارة الإسرائيلية على مسافة قصيرة من أوكارهم التنظيمية من دون نية لإبداء الانزعاج على أراضيهم.

بذلت الدعاية الحركية الكثير خلال العقد الماضي لتزرع في نفوس العامة من المسلمين صورة الرئيس التركي كنموذج أممي، كانت رمزيته تختصر الكثير من الأعباء الطوباوية، لكن إكراهات الواقع بددت جهود الأسطورة، وافتضاح المصالح الضيقة والقومية للسياسات الأردوغانية كشفت عن حجم الانتهازية والدور الوظيفي الذي كانت تلعبه تلك الجماعات المحلية في بلدانها وبين شعوبها.

ورغم إصرار بعض المؤدلجين على مواصلة هذه المهمة التلميعية بكل ما أوتيت طاقاتهم من القدرة على إنتاج السرديات الخيالية وإخصاب الخيال باحتمالات العظمة، لكن الكثير من تلك الرهانات خسرت أمام الشعوب، وقد انقدح في وعيها وعلى مرأى منها حجم الاستلاب الذي كانت تبديه تلك الجماعات المؤدلجة والمرتهنة لأغراض خارجية تهدد السلم الداخلي والأمن.

ولعل ما طرحه الداعية السعودي، عائض القرني، تجاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ووصفه ببائع الكلام وشريك الفتن المحدقة بالمنطقة، ينمّ عن حجم التحول في الذهنية الاجتماعية تجاه رمز يشهد أفوله بعد أن خلعت عليه حلل المهابة والغرابة.

لقد تحول المزاج العام العربي والإسلامي بعد أن أثخنته الشعارات التي كانت تدفع بقوة الكلام المرسل والمنزوع من فعاليته وواقعيته، ودخلت تركيا، في عهدها الأردوغاني، نفس النفق الذي سبقها إليه النظام الإيراني بوصفته الخمينية. نفس القسمات والملامح والمشتركات، ومن أكثر تلك المتشابهات حدّة، هي العلاقة المزدوجة التي تبديها قطر ونظامها الذي نذر مقدرات شعبه لخدمة أجندة أنقرة وطهران وتلميع رموزها وغرز خنجر الاختراق في خاصرة عالم عربي يلمّ شتاته ويلفظ المتطلعين للسيطرة عليه.